القيمة السيكولوجية لحرف النفي

د. احمد فايق

التحليل النفسي عمل له نظرية:

من حيث هو عمل فهو بحث عن غائب يؤثر في حاضر، ومن حيث هو نظرية يكون فكرا في طبيعة الغائب غير الحاضر وغياب الشيء اطلاقا استحالة وتناقض، وغيابه بدرجات ممكن ومقبول. فالغياب يكون افتقادا تاما او حضورا كاملا غير مدرك وبين الافتقاد التام والحضور الكامل غير المدرك يكون النقص غير المبرر او الحضور البديل والانابة في الحضور.

أن البحث في الغائب يستلزم البحث عنه فيما ينقص في الحاضر، كما إن الفكر الخاص بالغائب فكر يتصل بقوي أدت الى الغياب وأخري كان غيابها مصيرها. والمقصود بالغائب عن الحاضر ـ في التحليل النفسي ـ يتعلق دائما بالخبرة الشعورية وما هو معروف خارج الفكر التحليلي بالعمليات العقلية والسلوكية: أن الغياب يعني افتقاد عنصر في الشعور يجعل العملية العقلية او المسالك غير متصلي المنطق؛ ويؤدي البحث عن المفتقد واجلاء امر غيابه الى تحصيل الشعور بعملياته النفسية المختلفة على معني أي تصبح ذات قصد ودلالة.

ولما كان المعني في الانسان هو القصد بالمدلول الوظيفي، فإن غياب الشعور وضياع المعني إنما يعني غياب القصد والدافع ويدل دلالة سالبة على هذا الغياب. لذلك، فإن التحليل النفسي ـ من حيث هو عمل ـ بحث عن القصد والدوافع؛ ومن حيث هو نظرية ـ فكر يتعلق بالقصد والدافع.

وكون التحليل النفسي مبحثا في المقاصد والدوافع ـ أي في علل الخبرة الشعورية ـ فهو بذلك مبحثا فيما غاب منها عن الشعور فلم تعد تمثل فيه فكرا او حفزه، كما أن يكون مبحثا في المقاصد والدوافع التي أرغمت تلك التي غابت على الغياب وجعلتها خارج دائرة الشعور، أي جعلتها في تعبير المحللين النفسيين "لا شعورا".

مفهوم اللاشعور، أذن هو مفهوم عملي وليس نظري، فهو ليس صيغة نظرية لواقع عملي بل هو واقع عملي يبحث عن صيغة نظرية ملائمة. ومنذ انشغال فرويد في البحث عن هذه الصيغة ومفهوم الغريزة هو محور تأمله. الا إن البحث الخاص بالغريزة في التحليل النفسي كان ـ ولازال ـ يطل عن قرب على مفارق طرق أربعة هي علوم اصلية: علم الاحياء وعلم دراسة الانسان (الانثروبولوجيا) وعلم النفس وعلم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا). والفصل في الاتجاه المثمر الذي تأخذه مفاهيم الغريزة امر يتصل بمستقبل هذه العلوم الأربعة وليس واجبا على التحليل النفسي أن يؤديه.

اما مفهوم اللاشعور مفهوم تحليلي خالص... ويقول فرويد... "أن جوهر عملية الكبت يكمن لا في الغاء الممثل الفكري لغريزة ما، بل في منعه من أن يصبح شعوريا". حينئذ نقول عن الفكرة إنها في حالة "لا شعورية"، إنها لا تثير انتباه العقل الواعي "(اللاشعور، 1915). فمصير الغرائز التي تتعرض للكبت ـ بسبب او أخر ـ يكون تحويلا لها الى لا شعور، أي رفض الشعور حضورها. وحسب تعبير فرويد" الكبت هو مرحلة تمهيدية للإدانة (الدفعة الغريزية) (الكبت، 1915).

أن التحليل النفسي مبحث في القصد ـ سواء الغائب منه او الحاضر بديلا عما غاب؛ أي هو مبحث عن القصد الذي تغلب فحضر بدلا عن غيره او القصد الذي غلب على امره فأناب عنه ما يمثله

في الشعور. ومنذ أن أصبح مبحث فرويد في التحليل النفسي فعلا (1897) والكشف المعني هو القصد.

الاثبات:

منطلق الواقع اثباته ونهاية الحقيقة اثباتها. والانسان واقع وحقيقة من حيث هو كينونة. ولكن واقع الانسان لا يكون بالضرورة حقيقته. لذلك فالإنسان اثباتات: اثبات لواقع يختلف عن اثبات الحقيقة. ولما كانت الحقيقة رهنا بالواقع، فإثبات الثاني رهين الاثبات الأول حيث يكون الاثبات الأول عله والاثبات الثاني معلولا. ونقف بذلك على مشارف قضية منطقية بدون حل، هي قضية الكوجيتو الديكارتي: "أنا أفكر... أذن أنا موجود".

إذا كان فكري واقعا فإن حقيقتي وجود. لكن اثبات فكري هو منطلق لأثبات معلول هو اثبات وجودي. وعلى هذا النحو يكون اثبات حقيقتي رهنا بأثبات واقعي الذي لا يتم الا عن حدس ـ ومجرد حدس ـ بأثبات حقيقتي. وإذا عكسنا الآية كما فعل سارتر فكانت القضية: أنا موجود... أذن أنا أفكر، بقي الحال على حالة. وهكذا نجد أن البدء مع الانسان بالإثبات يؤدي الى العجز المطلق عن أي إثبات.

والواقع أن قضية الإثبات ـ تقف دائما حجر عثرة في طريق الباحث عن الحقيقة وأقصي ما نتيجة هذه القضية من إمكانيات هو بلوغ مشارف الحقيقة او انعكاساتها. ولم يستطع علم النفس الأكاديمي أن يصل الى حقيقة لأنه يبدأ من قضية أثبات الواقع ـ في شكل وقائع يقينية ـ وينتهي الى أحد طريقين:

اما الى افتراض يقيني بأن ما ثبت كواقع هو أثبات لحقيقة، ولا يكون ذلك أكثر من تصور ذهني مطابق للواقع المثبت؛ واما الى رفض ارادي للتقدم الى أثبات حقيقة ما ثبت كواقع لأدراك استحالة ذلك. والموقف في التحليل النفسي حد مغاير. التحليل النفسي مبحث في الغائب الحاضر، أي فيما له حقيقة دون واقع. لذلك هو مبحث في النفي أصلا واساسا. فالغياب هو نفي للحضور وانكار لأثبات الوجود. وعليه فإن الطريق الذي يسلكه الكوجيتو التحليلي ـ أن جازت الاستعارة ـ يبدأ من النفي تجاه الإثبات.

لست موجودا، اذن أنا أفكر

لست حاضرا فعلا ولكني بغيابي أشير الى حضوري

لا يمكن أن أفكر، ما لم أكن موجودا...

لا يمكن أن يكون غيابي إشارة لحضوري، الا إذا كان حضوري فعلي

يمكن الا أفكر، إذا لم أكن موجودا.

يمكن الا أشير الى وجودي لو لم اوجد فعلا

أنا أفكر، أذن أنا موجود

أنا أشير الى حضوري وذلك يعني إن وجودي يقيني واسبق على الإشارة

أنا موجود، أذن أنا أفكر

أنا قد لا ادل على وجودي الا بالإشارة

ويمكن أن نفهم هذه القضايا المتتابعة إذا افترضا أن القصد هو المقصود بضمير المتكلم وأن الفكر هو الشعور الذي لا يمكن للقصد أن يكون من خلال وسط غيره.

لا شك اطلاقا في أن قضية الاثبات ـ بالنسبة للإنسان ـ مستحيلة عن طريق مباشر، كما إنه لا شك اطلاقا إن حل قضية الاثبات ممكن عن طريق النفي ـ بل ولا يمكن إلا عن طريق النفي. وبالرغم من كل ذلك فأهم ما في قضية الاثبات لم يمس بعد، ألا وهو النفي لما لم يتم اثباته هو الطريق الى اثبات ما نفي.

الاثبات والحاضر:

يتضمن الكوجيتو الديكارتي نقطة ليس ضمنية هي اغفال عنصر الزمان في الاستنتاج. والاستنتاج هو مقولة اثبات زمانية. "فإذن" تعني أن الحاضر المثبت تال لماضي نريد اثباته. اما الماضي المراد اثباته فهو عله بمعلول حاضر ومثبت. بذا يتضح ان الغفلة عن بعد الزمان في الكوجيتو يجعلنا في حالة عجز عن أي اثبات لأننا نكون بصدد اثبات لما تثبت به.

الحاضر هو اثبات من حيث ثباته، ولكنه عدم من حيث هو حركة منفصلة متجزئة. ومنطلق الواقع من الاثبات ضرب من العبث بالظاهرة التاريخية التي تشكل الواقع ولا تتشكل به. فالصيرورة في الوجود منبع العلاقة الاستنتاجية التي تكون لب كل ظاهرة تاريخية. لذلك يري التحليل النفسي أن الشعور بوصفه واقعا مثبتا لا مجال للتساؤل عن فعليته وليس لدينا معطي سواه بالاستنتاج، ولا يكشف عن القصد دون جهد يبذل في تقصي تاريخية وصيرورة الانسان.

الغائب والنفي:

اما إذا قلنا: أنا لست موجودا، أذن أما أفكر، فالاستنتاج في هذه الحالة يكون على نفس السلامة التي تسمح بها صيغة الاثبات فضلا عن تخطيه مشاكل الزمانية في الاستنتاج. ولما كانت وظيفة الحكم العقلي هو العملية التي يتم بها اثبات او نفي محتوي المادة الفكرية، فغن وظيفة الحكم تتصل في النهاية بنوعين من القرارات. إنها اما أن تثبت او تنفي أن للشيء خاصية معينه، او تؤكد او تجادل في حقيقة وجود واقع لفكرة ما، ... او تقرر ما إذا كان هناك وجود حقيقي للشيء المتصور (فرويد، في النفي،1925).

وقيام وظيفة الحكم باتخاذ أي من نوعي القرارات يقدمنا الى معني الغائب تقديما معينا وله دلالته الخاصة في الحياة النفسية.

أن الغائب هو ما نفي وجوده أصلا او ما نفي الاعتراف بوجوده فعلا. وفي رأي فرويد أن حكم المرء على امر ما بالنفي هو في أصله أقرب الى قوله بأن هذا الامر جدير بالكبت. فإذا علمنا أن المقصود بالكبت في التحليل النفسي هو العملية التي تؤدي الى نسيان امر ما واستبعاده عن نطاق العمليات الشعورية، فإن معني "النفي" او كلمة "لا" هو: علاقة اشبه بتلك التي توضع على المنتجات لتدل على مصدرها، ومصدر "اللا" هو المكبوت. وبعبارة أخري، فإن كل نفي صادر عن مكبوت وأشبه بعملة كتب عليها ضرب في اللاشعور.

أن علاقة الموضوع بنفيه هي علاقة المرفوض برفضه. ولا يمكن رفض ما لم يكن في حال تقبل يتلوه حال رفض. فالنفي دليل اثبات له اسبقيه، أي النفي هو الغاء لمثبت يمثل البداية المنطقية لما نفي. واستنتاج الغائب من المنفي استنتاج سلامة الاستنتاج الرياضي. ولكن، ما قيمة النفي في ضوء التبعية المطلقة للغائب؟

قيمة النفي تدل على القصد المضاد للغائب. فكل نفي هو تعبير عن قصد مضاد لما غاب بفعله. ولا يمكن أن يقوم النفي بدور القصد المضاد ما لم يكن القصد الغائب مرفوضا من جانب يناقض الجانب الذي سبق عليه وقبل القصد الغائب. فإذا كان الامر كذلك ــ وهو فعلا على هذا النحو ــ فإننا لابد واجدون أن كل ما ينفي ينتمي الى مجموعة واحدة من المقاصد التي يحتويها في النفس قسم منها. وتكون المقاصد الغائبة مجموعة لها محتواها النفسي المضاد. ويعبر فرويد عن ذلك بقوله: أن ملكة الحكم تنمو نموا منتظما ابتداء مما كان أصلا استدخالها في الانا او طردا منها يتمان وفق مبدأ اللذة".

وقطبية الامر تبدو منسجمة مع التعارض القائم بين مجموعتي الغرائز التي سبق وافترضنا وجودها. فالأثبات بكونه بديلا للاتحاد ينتمي الى ايروس بينما النفي، ذلك الناتج عن الطرد، ينتمي لغريزة الموت "التدمير" (النفي، 1925).

ويزيد هذه الفقرة وضوحا أن النفي قيمة سالبة من حيث اضافتها فكل نفي لا يمكن أن يضيف او يزيد شيئا أن لم ينقصه. وهذا ما يجعل النفي مجرد استبعاد لا يتضمن أكثر من تدمير جزء من الذات. أما الاثبات فقيمة موجبة تضيف. لذلك تكون البداية لكل نفي ــ أي تدمير ــ هي الاثبات أي الاتحاد، ومن الصراع يأتي الصراع الارقي للوجود. ويفسر لنا ذلك ما توقفنا امامه في الفقرتين السابقتين: النفي لما يتم اثباته هو الطريق الى اثبات ما نفي ــ والاثبات من حيث هو ثبات عدم وعبث ما لم يكن جزءا من صيرورة.

الاثبات في النفي:

ابسط صيغ الاثبات في النفي هي أ ليس ب، أذن ب شيء أخر عن أ، وببساطة تأتى الصيغة من اثبات حقيقة ب بسلبها خواص أ وأن لم يمنحها النفي خاصيتها المميزة. ولكن إذا كان النفي متعلقا بشيء له بأخر صلة سوف نجد صيغة البساطة تتبدل على النحو التالي: أ ليست الفكرة التي اعينها بل ب هي ما اقصد في هذه الحالة قد يبدو أن لدينا اثباتا واحدا هو إني اقصد ب ولكن لماذا نغفل في هذه الصيغة عنصر النفي؟ النفي هنا هو صيغة اثبات مقابلها مجملها: أنت (قد) تظن إني أقصد او اعنى أ. وعلى هذا النحو تكون القضية في الواقع صيغتي اثبات متناقضتين: أنت تظن إني أقصد أ وانا أقصد ب. ولما كان الاثبات الأول ليس اثباتا فعليا صادرا عن الأخر بل هو ما لا ارضاه من الأخر، فإننا بإزاء اثبات منفي ونفي مثبت وصلتهما ببعضها البعض صلة تركيبية.

ولما كان الاثبات التأني: أنا أقصد ب تال على: أنت تظن إنني أقصد أ، فإن النفي هنا يعني أن أصل وتاريخيه ب هو أ. لذلك فإن النفي هو دائما لأخر، معتن او مضمر، والقصد المرفوض هو مرفوض من حيث وقوعه بين الشخص وأخر. كذلك فالنفي هو تاريخية المثبت بمعني أن المنفي اثبات لقصد ماض، أي اثبات تاريخي. النفي هو اثبات لنقيض يقوم بين الشخص واخر. ويفسر لنا ذلك ما عنيناه بأن "النفي لما يتم اثباته هي اثبات لما نفي".

فإذا قلت إني لا اقصد أ بل قصدت ب، فإني انفي ما لم يتم اثباته للأخر وبالتالي هو اثبات لما اريد من الأخر أن ينفيه. كذلك يفسر لنا ما قصدناه بإن الاثبات من حيث هو ثبات عدم وعبث ما لم يكن جزءا من صيرورة، فإذا قلت إني أعني ب قتلك الصيغة الاثباتية عبث ما لم تكن ب على صلة بأمر أخر سبقها ولا أقصده او أمر اخر محتمل أن يتلوها ولا اقصده.

لذلك فإن كل نفي هو اثبات على الذات بالنسبة لأخر. وتاريخيه علاقة النفي بالإثبات تشير الى أن كل ماضي يخلق النفي ولا يتضمنه. ولفرويد عبارة فأصحه إذ يقول: في التحليل لا نكشف أي "لا" (نفي) في اللاشعور، وأن تعرف الانا على اللاشعور يعبر عنه بصيغة النفي" (النفي،1925).

مراحل في صيغة النفي:

في فقرة سابقة قلنا... أننا لابد واجدون أن كل ما ينفي ينتمي الى مجموعة واحدة من المقاصد التي يحتويها في النفس قسم منها. وتكون المقاصد الغائبة مجموعة لها محتواها النفسي المضاد. ولما كان النفي دائما لأخر، فإن المقاصد المنفية تكون دائما مقاصدي ويكون النفي مقصد الأخر. بمعني أخر النفي هو من فعل تبني الانا لمقاصد الأخر على حساب مقاصدي أنا. اما اللاشعور ـ او الغائب ـ فهو الذات البكر الخام بمقاصدها وقبل أن تعي الأخر ومقاصده.

في أطار ذلك يقف النفي محصورا بين قوتين: قوة الوعي بالأخر ومقاصده، وقوة الوعي بالذات ومقاصدها. فبدء الحياة ـ للفرد ـ هو لحظة ميلاد وعيه. وكل مولود يتطور، والوعي وليد يتطور. وتطوره في اتجاهين متضادين يشكلانه جدليا. الأول تجاه نحو الذات للوعي بمقاصدها والثاني نحو الأخر للوعي بمقاصده. والمسار في الاتجاهين معوله على الاتزان. والاتزان احتمال وليس فرضا. لذلك قد يتطور الوعي تجاه الذات مع غياب نسبي للوعي بالأخر، او العكس. وعلى هذا قد يختل النفي لصيغة مثلي "للوجود... مع". والأرجح في الأمور أن يكون الاختلال على حساب الوعي بالذات. فالأخر مهم في مساعده الوليد على معرفة مقاصده وتعريفه بمقاصد الأخرين، خاصة في السنوات الاولي من العمر. وبدون هذه المساعدة يترك الوعي الوليد يجرب ليفشل مع احتمال تأثر النجاح بالفشل.

وفي صيغة كهذه سوف نجد أن النفي يمر بمراحل، ونحددها في ثلاثة. (أ) مرحلة غياب الوعي بالذات وبالأخر. وفي هذه المرحلة سوف تكون رغبة الرضيع ضائعة التأصيل لا يدرك بوضوح مصدرها. أي أن عدم تمييز الذات عن الأخر في السنة الاولي من العمر، كفيل بأن يعجز وعي الرضيع عن نسبة المقصد الى ذاته او الى الأخر. وتكون صيغة النفي للمقصد في هذه الحالة هي النفي المطلق Negation والمقصود بالنفي المطلق نفي الرغبة والاعتراض عليها دون وعي كامل او شبه كامل بمصدرها. ونموذج الرفض بالنفي المطلق الامتناع القهري عن الطعام لعدم وجود جو من الرغبة المتبادلة بين الطفل والقائم على طعامه. أن النفي في هذه الحالة يكون تعبيرا عن عدم الرضاء دون القدرة على معرفة ما يرضي عنه، أي دون القدرة على معرفة القصد الذاتي.

(ب) مرحلة الوعي القسري بالذات والأخر. وهذه المرحلة تاليه على المرحلة الاولي. والاختلاف بين النفي فيها وفيما قبلها أن بلوغ الطفل مشارف الثانية وما بعدها بقليل يضعه امام مقاصد الأخر وضعا اجباريا. فبمجرد القدرة على المشي والتعبير اللفظي يتحول الأخر في معاملته للطفل الى أسلوب التعبير اللفظي عن مقاصده. بمعني أخر، بمجرد شروع الطفل في التعبير اللفظي يبدأ الأخر بالإفصاح اللفظي عن مقاصده للطفل. وفي ذلك قسر للطفل على الوعي بمقصد الأخر في الإطار اللفظي بينما لا يكون هو فعلا مستعدا لتقبل متفهم لهذا القصد. لذلك يقف الطفل من مقصد الأخر موقف المذعن (او العاصي) في صيغة انكار Denial. والمقصود بالإنكار أن القصد الذاتي لا يجد وسائل تعبير متساوية مع وسائل الأخر في التعبير اللفظي مما يجعله مضطرا الى اتخاذ موقف من مقاصده غير الواضحة للأخر ومقاصد الاخر الواضحة له. هذا الموقف يكون اما بإنكار المقصد الذاتي وهو الإذعان، او عدم تحمل الموقف فينكر مقصد الأخر في شكل عصيان

كامل لا يسمح له بمعرفة رغبته الذاتية. ونموذج الانكار الامتناع القهري عن تلبية رغبة الأخر حتى ولو كانت متفقه مع رغبة الذات او العجز القهري عن عصيان رغبة الذات حتى لو لم يكن هناك إلزام بتلبيتها.

(جـ) مرحلة الوعي بالذات والأخر. إذا تمكن الطفل في التقدم في المرحلتين السابقتين دون التعامل المعمم مع رغباته بالنفي او بالإنكار، فإنه يدخل مرحلة الوعي المريح والمستريح بمقاصده وبمقاصد الأخر. وفي هذه الحالة سوف يكون النفي في صيغة رفض للرغبة الذاتية Refusal على أساس الوعي بما تعنيه بالنسبة لأخر. ونموذج ذلك تمثل الطفل ذاتيا للقيم الأخلاقية التي كانت يوما ما هي قصد الأخر المتعارض مع مقاصده الذاتية. وفي هذه الحالة سوف يرفض الطفل رغبته عن وعي بها وعن وعي بما يطلبه الأخر.

النفي صيغة متطورة من نفي مطلق الى انكار الى رفض. ويقابل هذا التطور أخر مماثل في الوعي بالقصد الذاتي وقصد الأخر. لذلك فالنفي اولي درجات الكبت وغياب الرغبة والقصد والانكار حالة ارقي من الكبت والرفض ارقاها. ويسير في تواز مع ذلك تطور في صيغ الاثبات. فالنفي اثبات لما لا اعلم بمصدره، والانكار اثبات لما لا علم بغيره، والرفض اثبات لما به علم اكيد. لذلك فلكل صيغة نفي قيمة سيكولوجية خاصه في الدلالة على الغائب، وفي الدلالة على الحاضر. فإذا كنا قد قلنا إن الطريق الى المثبت يبدأ من النفي، فالهدف هو بلوغ المثبت وليس النفي.

سيكولوجية الغائب:

يغيب الغائب بفعل او انكاره او الاعتراض عليه، ولكنه في غيابه بالنفي يكون غيابا عن صاحبه كما يكون غيابا عن الأخر. وفي غيابه بإنكاره يكون غيابا عن صاحبه بينما لا يغيب فيه الأخر، وفي غيابه بالاعتراض عليه يكون غيابا عن الأخر بينما لا يغيب عن صاحبه. فالغياب في ذاته دليل علاقتين، علاقة الشخص برغبته ورغبة الأخر، وعلاقة السلوك بالوعي والانفعال، لذلك كان الغياب لب سيكولوجيه قائمة بذاتها، بل وعليها تقوم السيكولوجيات الأخرى التي تتعامل مع الماثل والحاضر، والقضية في هذه السيكولوجية هي قضية تقصي الغائب المنفي في صيغ النفي ذاتها لتمييز الاثبات الحقيقي عن الاثبات الزائف.

من خواص الغياب بالنفي، أن يكون السلوك والانفعال على تعارض واضح بما يجعل من المستحيل أن يظهر الغائب للشخص او للأخر. فالسلوك يبدو دليلا على تعارض مع مضمون الانفعال. فإذا كان الانفعال حبا مفرطا واثباتا لتعلق شديد نجد أن السلوك والتصرفات المعبرة عن هذا الانفعال ـ وبدون قصد ـ تعطي نتائج عكسية لما يحمله الانفعال من حب. فالنفي كفيل بأن يجعل الام الشغوف بطفلها الى حد الهوس تؤذي الطفل في حركة طائشة تتسلل الى تصرفات حرصها عليه، او تقيده بحبها الى حد يجعل وجدانه وانفعاله نحوها يتسم بالكراهية بينما يبدو سلوكه التزاما نحوها بالارتباط. وغياب النفور بنفيه عن طريق نقيضه يدل دلالة مباشرة على أن الضرر او الكراهية التي تتولد لدي الطفل المضار او المحروم من حريته إنما تخفي ما يقابلها لدي الام. ويكون انفصال الانفعال والوعي عن التصرف والسلوك نطاق نشاط النفي. لذلك لا يمكن ـ سيكولوجيا ـ أن نعتبر الحب المعلن والمثبت حقيقة، بل هو نفي لنقيضه، الذي يظهر متخفيا او علنيا لدي الأخر في صورة نفور وضيق من هذا الحب المعلن والكراهية المنفية. أننا باستدلالنا على الغائب من النفي تقع فعلا على المثبت المنفي وهو الكراهية المؤكدة عملا في تصرف الأخر ورد فعله.

اما الغياب بالإنكار فخاصيته هي تبعيه الانفعال لرغبة الأخر وانفصال السلوك عن الانفعال بما يجعله لا يخضع لرغبة الأخر. وفي هذه الحالة يكون الغياب قائما بالإنكار لدي الشخص مثبتا لدي الأخر. فقضية الانكار هي قضية الصراع مع الرغبة التي تثيرها في النفس رغبة الأخر. فالإنكار هو محاولة الشخص أن يجد طريقا لنفي ما تثيره رغبة الأخر فيه من استسلام لها، لذلك تغيب عن الشخص رغبته وقصده وتتضح لديه رغبة الأخر وقصده بصور ثقيلة على نفسه حينئذ يحدث انفصال حاد بين الانفعال والسلوك حيث يبدو السلوك انكارا لرغبة الأخر بينما الانفعال أقرب الى التبعية لرغبة الأخر. فرغبة الام في التزام طفلها بسلوك معين ليحصل منها على رضاء وحب تثير لديه رغبة الاستسلام لرغبتها وتعطيل رغبته في التصرف الحر. حينئذ تغيب عن الطفل رغبته ولا يكون في مجال علاقة بها الا رغبتها هي في استسلامه. وتكون تصرفاته محاولة انكار لرغبته في إرضاء رغبتها بينما يكون انفعاله تجسيدا لكل ما يخافه من عدم ارضائها. بمعني أخر، أن ثورة الطفل انفعاليا على رغبة امه تشير الى انه متأثر ضمنا بما ينتظره من حرمان، بينما يكون عناده البادي في سلوكه انكارا لاهتمامه برغبتها. لذلك لا يمكن ـ سيكولوجيا ـ أن نعتبر العناد اثباتا لرفض بل انكار لتقبل لما يظهر على المنكر من توتر لإنكاره يشير الى عدم رضائه المريح عن تصرفه إزاء رغبة الأخر، في هذه الحالة نقع عن الغائب في ثنايا النفي بالإنكار وهو: أقاوم الاستسلام لرغبتك وأن كنت لا اعرف فعلا ما هي رغبتي والتي يحتمل أن تكون نفسها هي رغبتك.

اما الغياب بالرفض او الاعتراض فمن طبيعته اتصال الانفعال والسلوك لدي الشخص وانفصالهما عن رغبة الأخر. أن الغياب في هذه الحالة غياب متسق من حيث عدم مثول الغائب في شطر من العلاقة ومثوله في شطر أخر، بل هو غياب متسق يعطي بدلا منه صيغة النفي الصريح في حرف "لا"، وبالرغم من أن سيكولوجية "لا" لا تعني نفيا شعوريا خالصا بل هو نفي لا شعوري الا أن الشعور لا يكون متضمنا نقيض المنفي والغائب، بل بديلا مناسبا عنه. فرفض الطفل بصراعه الأوديبي مع والده من أجل المحارم ينتهي الى الاعتراض عن الرغبة المحرمية ونفيها نفيا قاطعا وابدالها ببديل مناسب لا يحرم من الرغبة الجنسية بل يحرم فقط الموضوعات المحرمية لهذه الرغبة. لذلك يكون الاستدلال عن الغائب في النفي بالاعتراض سبيلا مناسبا للكشف عن الغائب الذي يكون من طبيعة المتحقق اجمالا والناقص نوعا. مثال ذلك أن النشاط الجنسي الذي يتجه الى الجنس الأخر دون استثناء الا المحارم. إنما يعني أن المعترض عليه هو الجنس المحرمي الذي كانت الرغبة في شكلها الأول عليه ثم اعتراض على شكلها هذا فيما بعد.

إذا اتجهنا بعد ذلك الى ما يمكن ان يعتبر ـ سيكولوجيا ـ اثباتا حقيقيا وليس اثباتا بالنفي سوف نواجه عبارة تحليلية هامة هي: الانا دائما نفي. The Ego is Negation. في هذه العبارة قد نفهم إنه لا يوجد ما يسمي بالأثبات. ولكن مضمون هذه العبارة في الواقع يعني أن منظمة او جهاز الانا ينمو وينشأ من مجموع النفي. سواء نفي الرغبات او نفي الواقع الخارجي. وإذا كان الامر بالنسبة لتثبت المنظمة هو النفي لقيامها بوظيفة الحكم فلابد أن نجد في الحكم نفسه ما يدل كذلك على الموافقة، فكون "الانا" وليد النفي ووظيفته الحكم لا يعني بالضرورة أن نتائج فاعليته دائما هي النفي بل هي أحيانا اثبات. ولكن ـ وكما لا حظنا فيما سبق ـ أن كل اثبات هو نفي وأن كل نفي هو اثبات، لذلك نستدل على المثبت والحاضر من جانب محدد هو الذات. بعبارة أخري، أن ما يستحق أن نعرفه هو قصد الذات وما إذا كان الانا قد حكم ببقائه ام قرر نفيه. اما نفي قصد الأخر او الحكم ببقائه فليس بالموضوع الأساسي في سيكولوجية الغائب. لأن اثبات الرغبة الذاتية قد يعني الاعتراض على رغبة الأخر مع الوعي بها.

ومحك الرغبة الذاتية كونها رغبة حره الحركة. فالرغبة الناتجة عن نفي نقيضها تكون مقيدة الموضوع والحركة. فإذا كانت القسوة منفية او منكره نجد أن الرغبة المضادة تكون الرحمة المطلقة او استعذاب العذاب على الذات دون تمييز بين المواقف. اما إذا كانت الرحمة رغبة ذاتية ميز الفرد بين مجال وأخر وشخص وأخر في ممارسة الرحمة معه. حينئذ سوف نجد أن الميل العام للسلوك هو الرحمة مع قدرة على القسوة ـ سواء على الأخر او الذات ـ وفقا للظروف. وفي هذه الحالة نقول بأن الرحمة رغبة ذاتية وليست ناتج نفي للقسوة. ووصف الرغبة الذاتية بالحرية في الحركة آت من أن النفي هو تقييد لطاقة الرغبة بطاقة رغبة مضادة. لذلك تقف الرغبة المضادة على حذر مستمر من تحرك الرغبة المنفية الغائبة. لذلك ـ وبالرغم من حضورها وسيادتها على الغائب ـ لا تكون طبعه او حره بل هي في علاقة السيد بالعبد، بالمعني الهيجلي.

لنفس هذا السبب رفضنا الاهتمام بنفي رغبة الأخر على أساس أنها جزء ثانوي في سيكولوجية الغائب. فقيام الانا بنفي رغبتها يقوم على تبني واثبات رغبة الأخر في اغلب الأحوال. ولكن ما أن يستقر تبني الانا لرغبة الأخر وتثبيتها بوصفها رغبة اصلية ـ مزيفة الامر على نفسها ـ حتى تكون بذلك قد نفت رغبة الأخر. "وهذه هي رغبتي أنا، وليست رغبتك أنت، لأنها لم تعد في شعوري رغبتك ولم أعد اتعرف عليك فيها".

النفي والمجتمع:

مشكلة العالم التعميم، وحل المشكلة في امكان التطابق والتشابه. وإذا كان المحلل النفسي يواجه صعوبة في تعميماته، فإنما هو يشارك غيره من العلماء في البحث عن التطابق والتشابه بين ما كشف وما لم يكشف بعد. الا أنه ـ أي المحلل ـ يلاقي صعوبة مزدوجة. الوجه الأول منها تقليدي وهو مدي انسحاب كشفه في عدد من الحالات على جميع الحالات، أن أمكن. والسبيل الذي يجب أن يسلكه المحلل لتذليل هذه الصعوبة هي انتقاء أكثر القوانين والقواعد تجريدا حتى يمكنه التعميم. مثال ذلك أنه لابد للتعميم على مرض معين من مرض معينين أن يتغاضى المحلل عن تفاصيل الاحداث التي يلقاها مع هؤلاء المرضي ليضع قواعد التكوين العام للمرض.

اما الوجه الثاني، فهو الانتقال من الفرد ـ او الافراد ـ الى المجتمع، فالتعميم هنا ذو طبيعة مختلفة لا نجدها في علم الفيزياء مثلا، بل ولا نجدها في علم النفس التقليدي ذاته. ومرد ذلك الى أن طبيعة التعميم عند عالم النفس التقليدي هي التعميم "بالمعدل الاحصائي" وليس التعميم بالفهم، مثال ذلك التعميم من تجارب التذكر على خاصية الذاكرة لدي الانسان. في إطار هذا التعميم لا يتعرض العالم للمجتمع The society بل يتعرض للمجموع The general أي الذاكرة الناس لا ذاكرة المجتمع. اما المحلل النفسي فمطالب بحل مشكلة الانتقال من الفرد للمجتمع نظرا لأن الفرد يكون نسبة من المجموع، كما هو مطالب بالانتقال من الفرد للمجتمع لأن الفرد خاصيته المجتمع. فهو مطالب علنا وضمنا بالتعميم من الفرد على المجتمع. فمن الناحية العلنية، كان التحليل النفسي اول وأصل المباحث كشفا لدور المجتمع في تكوين الفرد وأكثر تلك المباحث انشغالا بالعلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع. ومن الناحية الضمنية، كان التحليل النفسي أقدر وأعمق المباحث في إيضاح المعني السيكولوجي للمجتمع، بمعني أنه أقدر المباحث الإنسانية وأعمقها في اظهار النشاط والتأثير غير المادي على النشاط المادي للفرد. لذلك كانت الصعوبة الثانية التي تواجه التعميم لدي المحلل النفسي هي صعوبة الانتقال بقواعده المستمدة من الفرد الى تفسير المجتمع.

في هذه الحدود، نستطيع القول بأن الخطأ الوحيد الذي تردي فيه من حاول من المحللين التعميم على المجتمع هو كشف نقاط التطابق بين الفرد والمجتمع. ولهم في ذلك عذرهم. فالتراث الاجتماعي أميل الى التعامل مع المجتمع بوصفه كيانا عضويا فيه ما يشبه الكيان العضوي المفرد. وبلغ الامر حدا جعل هذا التراث لا يفرق بين الواقع وبين هذا التصور الذهني للمجتمع. لذلك اندفع بعض المحللين في هذا التيار معممين بين الفرد الانسان و "المجتمع الفرد". ولكن الامر ـ على ما يبدو لنا ـ لا يستقيم على هذا النحو. أن قوانين النشاط الفردي ـ من الوجهة السيكولوجية ـ هي نقيض مباشر تماما لقوانين النشاط الاجتماعي ـ من الوجهة السيكولوجية ـ بمعني أخر: أن الفرد نقيض المجتمع وتناقضه مع المجتمع هو القانون العام لعلاقتهما بعضهما ببعض بحيث يكون المثبت لدي الفرد هو النفي لدي المجتمع والنفي لدي المجتمع هو المثبت لدي الفرد. تلك هي القاعدة التي يمكن بها الانتقال من الفرد الى المجتمع حيث نعكس ما نجده لدي الفرد لنجد ما في المجتمع، ونعكس ما في المجتمع لنعرف ما لدي الفرد.

ولكن الامر بصدد النفي له وضع خاص، فالمنفي لدي الفرد إنما هو تعبير عن رغبة المجتمع. بمعني أخر، أن كل نفي لدي الفرد هو ـ بشكل ما ـ كشف عن اثبات لدي المجتمع. مثال ذلك، أن نفي الرغبة في المحارم تعني أن رغبة الفرد هي المحارم وأن رغبة المجتمع " اللا محارم". وخصوصية الوضع في هذه الحالة تأتى من محاولة عكس العلاقة بين الفرد والمجتمع. هل تعني رغبة المجتمع في "اللا محارم" أن الرغبة الحقة للمجتمع هي المحارم! إذا كان الامر كذلك فليس هناك تعاض بين الفرد والمجتمع من حيث الشكل. الا أن الامر على خلاف ذلك. أن النفي في المجتمع لا يحمل معني الكبت كما يعنيه النفي لدي الفرد. أن النفي لدي الفرد يعني الكبت الذي يكون بدوره قاعدة تكوين "الانا". اما النفي في المجتمع فيعني نقيض الكبت أي الاباحة والتصريح. فإذا تناولنا الامر تحليليا تبين لنا الامر بوضوح. يقول فرويد أن "الانا العليا" Super Ego. هي وريث سلطة الوالدين اللذين يكونان للطفل أداة نفي لغرائزه. فإذا كان الاب يقول للابن " لا محارم" فإنما يقول له ضمنا: مباح لك مثلي نساء أخرين غير نساء أبيك؟ فالنفي هنا اباحة للفرد أن يكون كالأب في صيغته الاجتماعية بدلا من صيغته الفردية. لذلك فإن النفي في المجتمع هو مصدر الاثبات الحقيقي لدي الفرد ومجال تحقيقه لرغبته الحقيقية. فالحقيقة بالنسبة للغريزة الجنسية أنها للجنس الأخر، والزيف فيها أن تكون للام او الأخت او غيرهما من المحارم. لذلك كان التحليل النفسي كعلاج طريقة لإحلال النفي الاجتماعي ـ أي الاباحة ـ محل النفي الفردي ـ أي الكبت.

الا أن مشكلة النفي لدي المجتمع هي احتمال قيامه نموذجا للتحريم الفردي. ونقصد بذلك أن تكون طبيعة النفي الاجتماعي تمثيلا لنفي فردي طاغ يمارسه ممثل المجتمع سواء الاب، او الدولة. في هذه الحالة سوف نجد العطل يشل طاقة الفرد والمواطن. فعندما يكون النفي لدي الاب نفيا فرديا للاب وقائما على مشاعر ذنب لدي الاب تجاه الاباحة الاجتماعية التي أتيحت له، فإن صورته كعلامة نفي تمثل لدي الطفل في صيغة اجتماعية حارمه غير مبيحه. كذلك بالنسبة الى السلطة. فعندما يقوم القانون على أساس النفي الفردي لمن يخدم مصالحها يصبح أداة نفي تمثل لدي المواطن على صيغة تحريم. حينئذ نجد المواطن المكفوف المكتئب غير المكترث المتذمر دون وعي بما لا يريده او ما يريده. وهذه الملاحظة في الواقع تنطبق على كثير من الشعوب المعاصرة، والحركات الشبانية الحالية التي يقترب الفهم منها دون أن يستطيع اجلاء غموضها اجلاء تاما.

د. احمد فايق